



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع التاسع والثلاثون

أديس أبابا، ١٨-٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٠
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
قضايا نظامية

استعراض التقدم المحرز بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعدد ٢٠١١-٢٠٢٠

موجز

من بين جميع مناطق العالم، يوجد أكبر عدد من أقل البلدان نمواً في أفريقيا. ويحدد برنامج عمل اسطنبول، الذي نُظم في ثمانية مجالات مختلفة ذات أولوية، الأهداف والتطلعات والإجراءات التي يتعين على أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين السعي إلى تحقيقها من أجل النهوض بالتنمية المستدامة لتلك البلدان التي تضم الشعوب الأكثر ضعفاً في العالم.

ومن الواضح أن النمو إلى المستوى الذي يتطلع إليه برنامج العمل لن يتحقق في جميع أقل البلدان نمواً في أفريقيا البالغ عددها ٣٣ بلداً. ورغم أن التقدم كان إيجابياً في بعض المؤشرات، لا سيما المؤشرات التي تركز على التنمية الاجتماعية والبشرية، إلا أنه كان بطيئاً. فقد انخفضت معدلات وفيات الأطفال والأمهات، كما أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة آخذة في الارتفاع، وكذلك معدلات الحصول على مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي الأساسية. ورغم ذلك، لا تزال أقل البلدان نمواً في أفريقيا بعيدة جداً عن تحقيق الوصول الشامل إلى مياه الشرب



النيظفة وخدمات الصرف الصحي الأساسية، وبالمعدل الحالي للتقدم، يبدو تحقيق هذا الهدف بعيد المنال في المستقبل. وفي مجال الاقتصاد والتجارة، لا تزداد القيمة المضافة التي تحققها أقل البلدان نمواً في الصناعة التحويلية والزراعة زيادة كبيرة مع مرور الوقت. أما الربط بخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء فتزداد بسرعة على أساس نصيب الفرد، لكن لا تزال هناك اختلافات شاسعة بين البلدان. ولا تزال أقل البلدان نمواً معتمدة بشكل حصري تقريباً على السلع الأساسية، ما يجعل اقتصاداتها عرضة لتقلبات أسعار المواد الخام.

ويُلزم برنامج العمل أقل البلدان نمواً بعدد من الأهداف في مجال الحوكمة بينها "تعزيز واحترام جميع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً"، و"مواصلة الجهود الرامية إلى وضع إطار مؤسسي وقانوني وتنظيمي... أو تعزيزه من أجل تعزيز سيادة القانون". وفي هذا المجال، يبدو أن أقل البلدان نمواً في أفريقيا تعاني من الركود أو التخلف، بينما تعمل بلدان أفريقية أخرى على تحسين مؤسساتها.

وبوجه عام، ليس أداء أقل البلدان نمواً في أفريقيا في تنفيذ برنامج العمل إيجابياً تماماً، رغم تحقيق بعض الإنجازات. وما لم تقطع أقل البلدان نمواً على نفسها مزيداً من الالتزامات، وبدون دعم من شركائها الإنمائيين، لن يتيح التقدم المحرز على مدى هذه الفترة حتى الآن (٢٠١١-٢٠١٩) لأعداد كبيرة من أقل البلدان نمواً في أفريقيا إمكانية رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً على مدى السنوات المقبلة.

أولاً - مقدمة

١- صنفت الأمم المتحدة أقل البلدان نمواً كقئة في عام ١٩٧١. وهي ليست مجرد بلدان منخفضة الدخل، بل بلدان تواجه عقبات هيكلية شديدة أمام النمو الاقتصادي والتنمية. ومن بين أقل البلدان نمواً في العالم البالغ عددها ٤٧ بلداً، يوجد ٣٣ بلداً في أفريقيا، و١٣ بلداً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبلد واحد في منطقة البحر الكاريبي. ويقدم الجدول ١ إحصاءات موجزة عن أقل البلدان نمواً في أفريقيا وهايتي.^(١) وتُجري لجنة الأمم المتحدة للسياسات الإنمائية كل ثلاث سنوات تقيماً للبلدان لإدراجها في قائمة أقل البلدان نمواً أو لرفع اسمها منها. وتحدد المؤشرات الإنمائية الثلاثة التالية الإدراج في هذه القائمة والرفع منها: نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، والدليل القياسي للأصول البشرية، ومؤشر الضعف الاقتصادي.

^(١) أُعد هذا التقرير بهدف لرفع الاستعراض الإقليمي الأفريقي لبرنامج العمل بمعلومات. وبالنظر إلى وجود بلد واحد من أقل البلدان نمواً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإلى عدم إجراء استعراض إقليمي هناك، سُدرج هايتي في الوثائق والاستعراض الأفريقيين.

٢- ويعدُّ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعدد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) رابع برنامج من هذا النوع من البرامج الممتدة على عشر سنوات في منظومة الأمم المتحدة، التي بدأ أولها في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد في باريس في عام ١٩٨١. ويحدد برنامج العمل الحالي ثمانية مجالات ذات أولوية لأقل البلدان نمواً والشركاء الإنمائيين:

- (أ) القدرة الإنتاجية؛
- (ب) الزراعة، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية؛
- (ج) التجارة؛
- (د) السلع الأساسية؛
- (هـ) التنمية البشرية والاجتماعية؛
- (و) الأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة؛
- (ز) تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات؛
- (ح) الحكم الرشيد على كافة المستويات؛

الجدول ١:
موجز حالة أقل البلدان نمواً في أفريقيا وهاتي

السكان عام ٢٠١٨ (بالملايين) (ج)	مؤشر الضعف الاقتصادي (ب)	الدليل القياسي للأصول البشرية (ب)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لعام ٢٠١٨، طريقة أطلس (بدولارات الولايات المتحدة) (أ)	السنة المضافة	البلد
٣٠,٨	٣٦,٨	٥٢,٥	٣٣٧٠	١٩٩٤	أنغولا*
١١,٥	٣٤,٣	٤٩,٨	٨٧٠	١٩٧١	بنن
١٩,٨	٣٨,٢	٤٢,٩	٦٦٠	١٩٧١	بوركينافاسو
١١,٢	٤٤,٥	٣٨,٥	٢٨٠	١٩٧١	بوروندي
٤,٧	٣٣,٦	١٧,٤	٤٨٠	١٩٧٥	جمهورية أفريقيا الوسطى
١٥,٥	٥٢,٤	٢٢,١	٦٧٠	١٩٧١	تشاد
٠,٨	٥٢,٤	٤٩,٤	١٣٢٠	١٩٧٧	جزر القمر
٨٤,١	٢٧,٢	٤١,٩	٤٩٠	١٩٩١	جمهورية الكونغو الديمقراطية
١,٠	٣٦,٣	٥٨,٠	٢١٨٠	١٩٨٢	جيبوتي
٥,٢	٥٤,٧	٤٢,٩	١١٣٦ ^(٢)	١٩٩٤	إريتريا
١٠٩,٢	٣٢,١	٤٥,٣	٧٩٠	١٩٧١	إثيوبيا
٢,٣	٧٢,٢	٥١,٨	٧٠٠	١٩٧٥	غامبيا
١٢,٤	٣٠,٢	٣٩,٥	٨٣٠	١٩٧١	غينيا
١,٩	٥٢,٤	٤١,٧	٧٥٠	١٩٨١	غينيا-بيساو
٢,١	٤٢,٠	٦١,٦	١٣٨٠	١٩٧١	ليسوتو
٤,٨	٥٣,٢	٣٧,٢	٦٠٠	١٩٩٠	ليبيريا
٢٦,٣	٣٧,٨	٥٤,٥	٤٤٠	١٩٩١	مدغشقر
١٨,١	٤٧,١	٥٢,٥	٣٦٠	١٩٧١	ملاوي
١٩,١	٣٦,٨	٤٣,١	٨٣٠	١٩٧١	مالي
٤,٤	٣٩,٩	٤٦,٩	١١٩٠	١٩٨٦	موريتانيا
٢٩,٥	٣٦,٧	٤٥,٨	٤٤٠	١٩٨٨	موزامبيق
٢٢,٤	٣٥,٣	٣٥,٤	٣٨٠	١٩٧١	النيجر
١٢,٣	٣٦,٤	٥٥,٠	٧٨٠	١٩٧١	رواندا
٠,٢	٤١,٢	٨٦,٠	١٨٩٠	١٩٨٢	ساوتومي وبرنسيبي**
١٥,٩	٣٣,٤	٥٧,١	١٤١٠	٢٠٠٠	السنغال
٧,٧	٥١,٦	٢٧,٤	٥٠٠	١٩٨٢	سيراليون

١٥,٠	٣٤,٧	١٦,٧	٩٧ ^(د)	١٩٧١	الصومال
١١,٠	٥٥,٦	٢٥,٨	٤٢٣ ^(د)	٢٠١٢	جنوب السودان
٤١,٨	٤٩,٢	٥٣,٠	١٥٦٠	١٩٧١	السودان
٧,٩	٢٨,٣	٦١,٨	٦٥٠	١٩٨٢	الكونغو
٤٢,٧	٣١,٧	٥٠,٢	٦٢٠	١٩٧١	أوغندا
٥٦,٣	٢٧,٩	٥٦,٠	١٠٢٠	١٩٧١	جمهورية تنزانيا المتحدة
١٧,٤	٤٠,٥	٥٨,٦	١٤٣٠	١٩٩١	زامبيا
١١,١	٣٠,٦	٤٨,٠	٨٠٠	١٩٧١	هايتي
المجموع: ٦٧٦,٢	٣٢,٠	٦٦,٠	١٢٣٠		عتبة رفع البلد من قائمة أقل البلدان نموا (٢٠١٨)

المصادر: (أ) مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)؛ (ب) لجنة السياسات الإنمائية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (آذار/مارس ٢٠١٨)؛ (ج) التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٩، شعبة السكان بالأمم المتحدة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)؛ (د) شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).
* من المتوقع رفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نموا عام ٢٠٢١؛ ** من المتوقع رفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نموا عام ٢٠٢٤.

ثانيا- التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية

ألف- القدرة الإنتاجية

٣- ورد في برنامج عمل إسطنبول على أن بناء قدرات أقل البلدان نموا في مجالات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات أمر ضروري لزيادة إدماجها في الاقتصاد العالمي، ومقاومة الصدمات، واستدامة النمو الشامل. ورغم أن المتوسط العالمي الإجمالي للقيمة المضافة التصنيعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي ١٦ في المائة خلال العقدين، فإن النسبة المئوية للقيمة المضافة لأقل البلدان نموا في أفريقيا وهايتي انخفضت من ٩,٦ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٨,٨ في المائة في عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١١، بلغت النسبة المئوية للقيمة المضافة للصناعة التحويلية ٨,٣ في المائة لهذه الفئة، ولذلك لم تحقق أقل البلدان نموا في أفريقيا مكاسب كبيرة في هذا المجال خلال فترة برنامج العمل. والملاحظ بوجه خاص أن القيمة المضافة التصنيعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للبلدان الأفريقية الأخرى غير المصنفة في هذه الفئة انخفضت، خلال العقدين الماضيين، من ١٥,٤ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ١٤,٠ في المائة عام ٢٠١٧.

٤- ويجدد برنامج العمل هدفا يتمثل في تمكين الجميع من الحصول على الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠. وبالنسبة لأقل البلدان نموا في أفريقيا، سيتطلب حصول الجميع على الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠ تحسنا ملحوظا في هذا المؤشر خلال العقد المقبل. ورغم أن أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بدأت بنسبة وصول كأساس بلغت ٦٠,٩ في المائة من السكان في عام ٢٠١١، فإنها أحرزت تقدما في الوصول بلغ ٨٥,٨ في المائة من السكان في عام ٢٠١٧، وتحسنت فرص وصول أقل البلدان نموا في أفريقيا (وهايتي) من ٢٦,١ في المائة إلى ٣٦,٧ في المائة من فرص الوصول خلال الفترة نفسها. ويبدو أن الوصول الشامل بات في متناول أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ، لكن ينبغي أن يتغير معدل التحسن في الحصول على الطاقة في أفريقيا تغيرا كبيرا من أجل حصول الجميع على الخدمات. وحتى في البلدان الأفريقية من غير البلدان الأقل نموا، بلغ متوسط فرص الوصول في عام ٢٠١٧ إلى ٧٧,٤ في المائة، وهو أقل من متوسط معدل الوصول في أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ. والحالة فيما يتعلق بالحصول على الكهرباء سيئة للغاية بالنسبة لمن يعيشون في المناطق الريفية: ففي عام ٢٠١٧، كان أقل من ٥ في المائة من سكان الأرياف في تسعة بلدان من مجموعة أقل البلدان نموا في أفريقيا وهايتي يحصلون على الكهرباء.^(٢)

٥- ويمثل وصول الجميع إلى شبكة الإنترنت هدفا آخر من أهداف برنامج عمل اسطنبول. غير أن التاريخ المستهدف حُدد بعام ٢٠٢٠ وهو أبعد ما يكون عن التحقيق. ورغم تحسن إمكانية الوصول بسرعة كبيرة منذ عام ٢٠١١، إلا أن متوسط معدل وصول أقل البلدان نموا في أفريقيا (وهايتي) لم يتجاوز ١٦,٥ في المائة عام ٢٠١٧. غير أن هذا العدد المنخفض يخفي إلى حد ما التقدم المثير للإعجاب الذي تحرزه كثير من البلدان. وفيما يتعلق بالوصول إلى الإنترنت، تعد موريتانيا الأقل وصولا (٢٠,٨ في المائة) وجيبوتي الأكثر وصولا (٥٥,٧ في المائة) بين البلدان العشرة المدرجة في رأس قائمة أقل البلدان نموا في أفريقيا (وهايتي) في حين أن إريتريا هي الأقل وصولا إلى الإنترنت (١,٣ في المائة) وجمهورية الكونغو الديمقراطية هي الأكثر وصولا (٨,٦ في المائة) ضمن البلدان العشرة المدرجة في أسفل قائمة أقل البلدان نموا في أفريقيا. وبالنظر إلى أن نسب الوصول إلى الإنترنت في معظم البلدان العشرة المدرجة في رأس قائمة أقل البلدان نموا في أفريقيا كانت تقل عن ١٠ في المائة عام ٢٠١١، فإن هذا التقدم ملحوظ.

٦- وبالإضافة إلى تعزيز القيمة المضافة في الصناعة التحويلية، يستهدف برنامج عمل إسطنبول أيضا زيادة القيمة المضافة في الزراعة. وخلال فترة البرنامج الحالي، تحققت مكاسب في ١٩ بلدا من أصل ٣٠ بلدا أفريقيا من أقل البلدان نموا (وهايتي) تتوافر عنها بيانات. وخلال هذه الفترة، بلغ متوسط الزيادة العالمية في القيمة المضافة الزراعية لكل عامل ٢٣,٣ في المائة، وبلغ

^(٢) أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر وملاوي وموريتانيا وموزامبيق وهايتي.

متوسط الزيادة في البلدان الأفريقية الأخرى غير المصنفة في هذه الفئة نسبة ١٢,٢ في المائة. ومقارنة بمتوسط الزيادة في أقل البلدان نمواً في أفريقيا (وهايتي) البالغ ٨,٣ في المائة، يبين ذلك أن على أقل البلدان نمواً أن تعيد تقييم استراتيجياتها لزيادة الإنتاجية الزراعية.

٧- ولم تتغير النسبة المئوية لمصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة في أقل البلدان نمواً في أفريقيا وأقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ تغيراً كبيراً بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٥. وحصّة مصادر الطاقة المتجددة في أقل البلدان نمواً في أفريقيا هي حصّة مرتفعة مقارنة ببقية العالم. ويمكن أن يعزى ذلك إلى الاعتماد الشديد لعدد من أقل البلدان نمواً في أفريقيا على السدود الكهرومائية للحصول على الطاقة الكهربائية، وفي حالات مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا، يبلغ هذا الاعتماد نحو ١٠٠ في المائة.

٨- ويتمثل أحد أهداف برنامج عمل إسطنبول، فيما يتعلق بزيادة القدرة الإنتاجية، في إنشاء مصرف للتكنولوجيا لأقل البلدان نمواً. وقد أنشئ هذا المصرف في عام ٢٠١٨ في جيبوتي، وكان إنشاء هذه المؤسسة أيضاً جزءاً من أهداف التنمية المستدامة (الغاية ١٧-٨). وبدأ مصرف التكنولوجيا الآن عمله لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية والابتكارية لأقل البلدان نمواً عن طريق استعراض الحالة الراهنة لكل بلد ودعم أكاديميات العلوم في تلك البلدان.

٩- ويبيّن برنامج العمل حاجة أقل البلدان نمواً إلى توفير بيئة تمكينية للأعمال التجارية. وتصنّف الدراسة الاستقصائية بعنوان "ممارسة الأعمال التجارية" التي يجريها البنك الدولي البلدان وفقاً لمجموعة من المؤشرات المتصلة بسهولة مزاوله الأعمال التجارية، مثل تسجيل الممتلكات، وبدء العمل التجاري، وإنفاذ العقود. وفي جميع أقل البلدان نمواً في أفريقيا (وهايتي) البالغ عددها ٣٤ بلداً، سجّلت أربعة بلدان فقط نتائج أقل في الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠١٨ عما سجّلته عام ٢٠١٦، وكان الفرق هامشياً في أحد هذه البلدان.^(٣) وسجّلت جيبوتي وملاوي والنيجر أكبر التحسينات. وفي حالة ملاوي، تحسنت درجة ممارسة الأعمال التجارية فيها بمقدار ٩,٨ نقاط، ما يجعلها حالياً واحدة من الأكثر تقدماً في هذا المجال بين البلدان الأقل نمواً في أفريقيا، إلى جانب رواندا وزامبيا.

١٠- والحصول على الخدمات المالية مهم أيضاً بالنسبة للقدرة الإنتاجية. وفي جميع أقل البلدان نمواً في أفريقيا (وهايتي)، ارتفع متوسط معدل الحصول إلى حساب مالي لدى مصرف أو مقدم خدمات مالية متنقلة من ١٣,٧ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٣٤,٠ في المائة في عام ٢٠١٧. ولوحظت أعلى زيادة في أوغندا، حيث تمكن ٥٩,٢ في المائة من السكان عام ٢٠١٧ من الحصول على هذه الخدمات، مقابل ٢٠,٥ في المائة فقط عام ٢٠١١. ومن بين البلدان التي تتوافر عنها

^(٣) جنوب السودان، والصومال، ورغم أن الدرجة التي سجّلتها موزامبيق انخفضت بنسبة تقل عن ١ في المائة.

بيانات عام ٢٠١٧، كانت أدنى معدلات الحصول إلى هذه الخدمات في جمهورية أفريقيا الوسطى (١٣,٧ في المائة)، ومدغشقر (١٧,٩ في المائة)، والنيجر (١٥,٥ في المائة).

باء - الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

١١- ما فتئت القيمة المضافة الزراعية ترتفع لكل عامل في أقل البلدان نمواً، لكن هذه الزيادة لا تتناسب مع الوتيرة التي حققتها تجمعات البلدان الأخرى. وطلب برنامج عمل إسطنبول إلى أقل البلدان نمواً "توفير المدخلات ذات الأهمية الحاسمة مثل أنواع البذور الوفيرة المحصول والمكيفة محلياً، والأسمدة وغيرها من الخدمات."^(٤) وبينما حدثت زيادة نسبية كبيرة في استخدام الأسمدة في أقل البلدان نمواً في أفريقيا (وهايتي) (من ٩,٨ كغم/هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة عام ٢٠١١ إلى ١٤,١ كغم/هكتار عام ٢٠١٦)، إلا أن معدل الاستخدام هذا يتضاءل مقارنة بالمجموعات القطرية الأخرى. فعلى سبيل المثال، استخدمت بلدان أفريقية أخرى ما متوسطه ١٠٦,٨ كغم من الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في عام ٢٠١٦. وبدون حدوث زيادة كبيرة في فرص الحصول على الأسمدة واستخدامها في جميع الصناعات الزراعية، يرجح أن تتواصل معاناة أقل البلدان نمواً في سعيها إلى زيادة الإنتاج بما يتماشى مع طموحاتها.

جيم - التجارة

١٢- زادت إيرادات صادرات أقل البلدان نمواً (السلع والخدمات على السواء) بمعدل متوسط قدره ٢,٧ في المائة سنوياً في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٧، لتصل إلى ٢٠٩ بلايين دولار في نهاية الفترة. ونمت الإيرادات المماثلة في البلدان الآسيوية والجزرية الأقل نمواً بنسبة ٧ في المائة سنوياً، في حين تأثرت أقل البلدان نمواً في أفريقيا وهايتي بالتقلبات الشديدة في أسعار السلع الأساسية الأولية في أعقاب الأزمة المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨.^(٥) وظلت حصة الصادرات من جميع أقل البلدان نمواً في آسيا وأفريقيا دون ١ في المائة في السنوات الأربع الماضية. وبينما زادت حصة أقل البلدان نمواً في آسيا زيادة طفيفة، من ٠,٣٠ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٠,٤١ في المائة في عام ٢٠١٨، انخفضت حصة أقل البلدان نمواً في أفريقيا من ٠,٧٣ في المائة إلى ٠,٥٧ في المائة.

١٣- وبمتوسط تعريفات جمركية تبلغ ٦,١ في المائة، يواجه قطاع الأعمال حالياً تعريفات أعلى عندما يصدّر داخل أفريقيا مما هي عليه عندما يصدّر إلى خارجها. وستلغي منطقة التجارة الحرة القارية تدريجياً التعريفات الجمركية المفروضة على التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، ما يسهل

(٤) A/CONF.219/3/Rev.1, p. 17.

(٥) UNCTAD (2019). التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٩: حاضر ومستقبل التمويل الخارجي للتنمية - تبعية قديمة، تحديثات جديدة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.20.II.D.2).

على قطاع الأعمال الأفريقي ممارسة التجارة داخل حدود القارة، وتلبية متطلبات السوق الأفريقية المتنامية والاستفادة منها. ومن شأن دمج القارة في منطقة تجارية واحدة أن يوفر فرصاً كبيرة للأعمال التجارية والمستهلكين في جميع أنحاء أفريقيا.

دال- السلع الأساسية

١٤- استناداً إلى تصنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تعد البلدان التي تتجاوز صادراتها من السلع الأساسية ٦٠ في المائة من مجموع تجارتها التصديرية بلداناً "معتمدة على السلع الأساسية". وبذلك، تكون جميع أقل البلدان نمواً في أفريقيا باستثناء دولتين (ليسوتو وليبيريا) معتمدة على السلع الأساسية، عام ٢٠١٧، رغم أن النسبة الأخيرة من صادرات السلع الأساسية من ليبيريا انخفضت إلى ما دون هذه العتبة، فقد بلغ معدلها أيضاً ٧٢ في المائة في المتوسط في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥. ولم تكن إريتريا وجزر القمر وسان تومي وبرينسيبي ومدغشقر بلداناً معتمدة على السلع الأساسية في بداية برنامج عمل اسطنبول - إذ كانت تسجل ٥١ و ٥١ و ٤٤ و ٤٩ في المائة على التوالي - لكن جميع هذه البلدان تجاوزت، عام ٢٠١٧، عتبة ال ٦٠ في المائة، وهي الآن بلدان معتمدة على السلع الأساسية. وحدها ملاوي وجيبوتي خفضت باستمرار حصتهما من صادرات السلع الأساسية من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٧، مسجلة انخفاضاً بنسبة ١٣,٢ في المائة و ٢١,٨ في المائة على التوالي.

هاء- التنمية البشرية والاجتماعية

١٥- يدعو برنامج العمل أقل البلدان نمواً إلى تحسين التعليم والتدريب، وعلى وجه التحديد إلى زيادة معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وتعليم الحساب. وفي جميع أقل البلدان نمواً في أفريقيا التي تتوفر عنها بيانات كافية، زادت معدلات الإلمام الكبار بالقراءة والكتابة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٨، لكن معدل التحسن كان بطيئاً. وبينما كان المتوسط العالمي لمعدلات إلمام الكبار بالقراءة والكتابة ٨٦,٠ في المائة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، بلغ المعدل الوسطي في أقل البلدان نمواً في أفريقيا (وهايتي) التي تتوفر عنها بيانات ٥٦,٧ في المائة. وفي ١١ بلداً من أقل البلدان نمواً في أفريقيا (وهايتي) التي تتوفر عنها بيانات، لا تزال معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة أقل من ٥٠ في المائة.^(٦)

١٦- ويهدف برنامج عمل إسطنبول، في جملة أمور، إلى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والمساواة بين الجنسين في ذلك. ويصل العديد من أقل البلدان نمواً في أفريقيا إلى معدلات التحاق

(٦) بنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وسيراليون، وغينيا، وغينيا - بيساو، وليبيريا، ومالي، والنيجر.

صافية تزيد عن ٩٠ في المائة، وهو أمر يستحق الثناء، لكن لا تزال هناك بعض الحالات الاستثنائية لبلدان يلتحق فيها بالمدرسة أقل من ثلثي الأطفال الذين هم في سن الدراسة. ويتقدم العديد من أقل البلدان نمواً في أفريقيا نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس، وإن كانت الفجوة بين الفتيان والفتيات الملتحقين بالمدارس لا تزال مرتفعة في عدد قليل من البلدان، كما هي الحال في تشاد (٨٩ في المائة من الفتيان، مقابل ٦٩ في المائة من الفتيات) وغينيا (٨٣ في المائة من الفتيان و٦٩ في المائة من الفتيات). وفي ٦ من البلدان الـ ٢٣ التي تتوفر عنها بيانات، كان معدل التحاق الفتيات بالمدارس أعلى بكثير من نقطة مئوية واحدة من معدل التحاق الفتيان، كما هي الحال في السنغال (حيث يلتحق بالمدارس ٨٠ في المائة من الفتيات، و٧١ في المائة من الفتيان) وغامبيا (حيث تبلغ النسبة ٨١ في المائة من الفتيات و٧٣ في المائة من الفتيان).

١٧- وبالنسبة للبلدان التي تتوفر عنها بيانات، هناك بعض الانخفاضات الملحوظة في عدد الولادات التي يشرف عليها موظفون مؤهلون في مجال الرعاية الصحية. وفي بنن وهاتي، وقبل كل شيء في مالي، كان عدد الولادات التي أشرف عليها موظفون مهرة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ أقل مما كان عليه في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وفي الحالات التي طرأت فيها تحسينات، كانت هذه التحسينات طفيفة عموماً، باستثناء أوغندا وغينيا، اللتين أبلغتا عن زيادة قدرها ١٧,٤ و ١٦,٨ نقطة مئوية على التوالي.

١٨- ويدعو برنامج عمل إسطنبول أقل البلدان نمواً إلى مواصلة العمل على خفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات. ورغم الخفض المستمر في عدد وفيات الأمهات، لا تزال النتائج بالنسبة للأمهات أقل البلدان نمواً في أفريقيا (وهاتي) بعيدة عن النتائج التي تحققت في البلدان الأفريقية غير المدرجة في هذه الفئة، ولا يزال معدل وفيات الأمهات فيها ضعف المعدل المسجل في أقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ. والنتائج في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة مشابحة: ثمة تقدم مستمر في جميع أقل البلدان نمواً في أفريقيا (وهاتي) تقريباً، لكن النتائج التي تظهر فيها نواتج الصحة في أفريقيا لا تزال ضعيفة. وفي الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٨، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في أقل البلدان نمواً في أفريقيا بنسبة ٢٣,١ في المائة، ولكن نظراً لارتفاع درجة البداية، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

١٩- ويقتضي برنامج عمل إسطنبول أن تتخذ أقل البلدان نمواً خطوات لزيادة قوة نظمها الصحية الوطنية، ولتحقيق ذلك، هناك عدد من السبل، بينها تحسين التمويل. غير أن متوسط نصيب الفرد من النفقات الصحية في أقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ أعلى بكثير من متوسط النفقات الصحية في أقل البلدان نمواً في أفريقيا (وهاتي). وحدها ليسوتو وسيراليون والسودان أنفقت مبالغ أعلى على الصحة من حيث نصيب الفرد عام ٢٠١٦ مقارنة بمتوسط

نفقات أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦، انخفض أيضا نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة في تسعة من أقل البلدان نموا في أفريقيا (وهايتي).^(٧)

٢٠- وتدرج إمكانية وصول الجميع إلى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية ضمن أهداف البرنامج في مجال التنمية البشرية والاجتماعية. ولم يزد متوسط معدل حصول السكان في أقل البلدان نموا في أفريقيا على خدمات مياه الشرب الأساسية إلا من ٥٦,٤ في المائة عام ٢٠١١ إلى ٦٠,٨ في المائة عام ٢٠١٧. وسجل متوسط معدل الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية تحسنا طفيفا مماثلا، من ٢٥,٥ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٢٩,٥ في المائة عام ٢٠١٧. وللحصول على صورة واضحة عن العجز الذي تعاني منه أقل البلدان نموا في أفريقيا (وهايتي)، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن معدل الحصول على مياه الشرب الأساسية في البلدان الأفريقية غير المدرجة في هذه الفئة بلغ ٨٢,٢ في المائة، وأن معدل الحصول على خدمات الصرف الصحي بلغ ٦٢,٢ في المائة عام ٢٠١٧. وسجلت أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ معدلات مماثلة للمعدلات المسجلة في البلدان الأفريقية من خارج قائمة أقل البلدان نموا.

٢١- ويركز برنامج عمل إسطنبول أيضا على تمكين المرأة. ويتمثل أحد أهداف هذا الجزء من البرنامج في "تعزيز تمثيل المرأة ومشاركتها بصورة فعلية في جميع مجالات صنع القرار، بما في ذلك المشاركة في العملية السياسية بجميع مستوياتها". ورغم أن مستويات تمثيل المرأة في البرلمان في معظم أقل البلدان نموا في أفريقيا لا تقترب من ٥٠ في المائة، فإن متوسط معدلات التمثيل الذي بلغ ٢١,٤ في المائة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ إيجابي مقارنة بمعدلات تمثيل مجموعات البلدان الأخرى. وهي أعلى بقليل من البلدان الأفريقية الأخرى، وأعلى من أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ، وقريبة من متوسط معدل التمثيل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٤,١ في المائة). وهذا المؤشر متغير للغاية في أقل البلدان نموا في أفريقيا (وهايتي)، حيث سجلت بلدان مثل رواندا والسنغال أعلى معدلات تمثيل للمرأة في البرلمانات الوطنية (٦٢,٦ في المائة و٤٢,٣ في المائة، على التوالي، في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨). وتوجد أدنى المعدلات في جزر القمر وهايتي، حيث تقل المعدلات عن ٥ في المائة.

^(٧) إريتريا، وأوغندا، وبوروندي، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي، وغامبيا، وهايتي.

واو- الأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة

٢٢- يزيد عدد من العوامل المترابطة من صعوبة الحفاظ على الاستقرار والنمو في أقل البلدان نمواً في أفريقيا (وهايتي)، بما في ذلك تغير المناخ، والظواهر الجوية القصوى (التي يسهم فيها تغير المناخ)، والصراعات بين البلدان وداخلها، وأنماط الهجرة.

٢٣- وفي عام ٢٠١٥، وضعت الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ اتفاقاً باريس، بهدف تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ عن طريق الاحتفاظ بالزيادة في درجة الحرارة العالمية إلى ما دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، ومواصلة الجهود للمضي في الحد من زيادة درجة الحرارة، كي تصل إلى ١,٥ درجة مئوية. وقد صدقت جميع أقل البلدان نمواً في أفريقيا على هذا الاتفاق، باستثناء إريتريا وأنغولا وجنوب السودان.^(٨) ويقتضي اتفاق باريس من البلدان أن تصدر مساهمات محددة وطنياً تبدي من خلالها التزاماتها بخفض الانبعاثات. وتستحق أقل البلدان نمواً الثناء لموافقتها على الإسهام في مكافحة تغير المناخ رغم أنها غير مجهزة تجهيزاً جيداً يتيح لها إدارة البيئة المتغيرة التي ستجتمعه إدارة شاملة.

زاي- تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات

١- الموارد المحلية

٢٤- تقل قدرات جباية الضرائب في أفريقيا بنحو ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتقل نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (١٧ في المائة) عن المناطق الأخرى، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أوجه عدم الكفاءة في السياسة الضريبية وتحصيل الإيرادات. وفي أفريقيا بوجه عام، انخفضت الإيرادات الضريبية خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، حيث بلغ متوسط نسبة الضرائب المرجحة القارية ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يقل كثيراً عن نسبة الـ ٢٠ في المائة اللازمة لمساعدة البلدان على التعجيل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.^(٩)

٢٥- والتدفقات المالية المحلية الخاصة - التي تشمل الائتمان المتاح للقطاع الخاص، والمدخرات، وتنمية أسواق رأس المال - مهمة أيضاً للتنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً. ولا بد من رفع مستويات الائتمان المحلي لأنها تشير إلى تحسن مستويات الوصول المالي لكل من الأسر

^(٨) متاح على الرابط التالي :

https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XXVII-7-d&chapter=27&clang=_en. اطلع عليه في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

^(٩) ECA (2019). *Economic Report on Africa 2019: Fiscal Policy for Financing Sustainable Development Policy in Africa*. (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.19.II.K.2).

المعيشية والشركات - لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تزال صعبة وصولها إلى التمويل تشكل عقبة كبيرة أمام نموها.^(١٠) وعادة ما يكون مستوى الائتمان المحلي للقطاع الخاص ضحلا في أقل البلدان نموا في أفريقيا مقارنة بالمناطق الأخرى. غير أن نسبته كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي زادت زيادة طفيفة، من ١٥,٥ في المائة عام ٢٠١١ إلى ١٨,٤ في المائة عام ٢٠١٨، وهو ما يفوق أداء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في ذلك العام.

٢٦- وستوفر التحسينات في تعبئة المدخرات المحلية في أقل البلدان نموا مصدر تمويل مستقرا ومنخفض التكلفة وقليل المخاطر مقارنة بتدفقات الرساميل الخاصة الدولية، على سبيل المثال.^(١١) وتتفاوت المدخرات المحلية الإجمالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا في أفريقيا وهاتي تفاوتا كبيرا. فارتفاع معدلات الادخار المحلي واضح في بلدان مثل أنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا، في حين أن هذه المعدلات سلبية للغاية في الصومال وليبيريا. وسُجلت معدلات متسقة أعلى بكثير في العالم ككل بلغت ٢٥,١ في المائة في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٧.

٢- الموارد الخارجية

٢٧- من الناحية التاريخية، جاءت مستويات كبيرة من تدفقات الموارد المالية إلى أقل البلدان نموا من المساعدة الإنمائية الرسمية، كوسيلة لتخفيف عبء الديون الخارجية. وبلغ مجموع صافي مساهمة المساعدة الإنمائية الرسمية ١,١٦ ترليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧. وجاء الجزء الأكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية (١,٠٤ ترليون دولار، أو ٩٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية) من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتلقت أفريقيا ٣٢٩,٧٠ بليون دولار من صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية من هذه البلدان، أي ما يقرب من ثلث مدفوعات اللجنة (٣١,٧ في المائة)، في حين تلقت آسيا ٢٨٩,٣١ بليون دولار، أو ٢٧,٩ في المائة. ومن بين البلدان الأفريقية العشرة الأولى المستفيدة من هذه المساعدة، كانت هناك ستة بلدان من أقل البلدان نموا - إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وموزامبيق - بالترتيب التنازلي للمبالغ التي دُفعت لها.^(١٢)

^(١٠) ECA (2017). *Development Financing in Africa*. Addis Ababa.

^(١١) مصرف التنمية الأفريقي (٢٠٠٩)، ورد ذكره في ECA (2017) *Development Financing in Africa*.

^(١٢) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٨). إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ متاح في: <https://stats.oecd.org> أطلع عليه في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

٢٨- ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٨ بنسبة ٢,٧ في المائة عن عام ٢٠١٧، حيث انخفضت المعونة المقدمة إلى أفريقيا بنسبة ٤ في المائة، وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نموا بنسبة ٣ في المائة بالقيمة الحقيقية اعتبارا من عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، لم يف معظم أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالتزام المساهمة بنسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي كمساعدة إنمائية رسمية، إذ لم يبلغ هذا الهدف، عام ٢٠١٨، سوى خمسة أعضاء من أصل ٣٠ عضوا. لذا كانت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة في إطار لجنة المساعدة الإنمائية تعادل ٠,٣١ في المائة من مجموع الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة في اللجنة، وهو ما يقل كثيرا عن النسبة المستهدفة.^(١٣)

٢٩- ويُعد الاستثمار المباشر الأجنبي أكبر مصدر للتمويل في أقل البلدان نموا. فعلى مدى السنوات التسع الماضية، شهد صافي تدفق هذا الاستثمار إلى أقل البلدان نموا في أفريقيا وهايتي زيادة ملحوظة في عام ٢٠١٢ بنسبة ٣٤ في المائة، أعقبها انخفاض في السنة التالية بنسبة -٢٧ في المائة. وأظهرت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي زيادات حادة عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، قبل أن تنخفض من جديد بنسبة ٣٨ في المائة ثم بنسبة ٤٢ في المائة في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ على التوالي. وفي عام ٢٠١٨، بلغت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نموا في أفريقيا ٦٤,١١ بليون دولار، وهي أعلى نسبة منذ بدء برنامج العمل.

٣٠- وعلى غرار ذلك، عند النظر إلى تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نموا في أفريقيا وهايتي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي، شهدت جميع البلدان، باستثناء تشاد والصومال، انخفاضا في نسبها في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٨، وكانت أنغولا الأكثر تضررا، إذ انخفضت نسبتها من -٢,٧ في المائة في عام ٢٠١١ إلى -٥,٤ في المائة عام ٢٠١٨.

حاء- الحكم الرشيد على كافة المستويات

٣١- تدقق مؤسسة مو إبراهيم في شؤون الحكم في أفريقيا وتقدم نظرة متعمقة عن الكيفية التي تحسنت بها أقل البلدان نموا في أفريقيا مع مرور الوقت. ويبين دليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا أن ثمة تفاوتات في الأداء خلال فترة برنامج العمل. فقد حسنت بعض البلدان نتائجها مع مرور الوقت، لكن النتائج آخذة في الانخفاض في بلدان أخرى. وبالقيم المطلقة، سجلت رواندا والسنغال أفضل النتائج في دليل إبراهيم، رغم أن الصومال حققت أكبر تحسن بالقيم المطلقة،

^(١٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٩). انخفضت المعونة الإنمائية عام ٢٠١٨، لا سيما تلك الموجهة إلى أشد البلدان احتياجا. باريس، ١٠ نيسان/أبريل. متاح في www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-data/ODA-2018-detailed-summary.pdf. اطلع عليه في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

بعد أن كانت درجتها منخفضة جدا في عام ٢٠١١. غير أن ستة عشر بلدا من أقل البلدان نموا حصلت عام ٢٠١٧ على درجات أقل بشكل عام عما حصلت عليه عام ٢٠١١ فيما يتعلق بالحوكمة.

٣٢- وتغطي مؤشرات الحوكمة العالمية التي يضعها البنك الدولي في جميع أنحاء العالم (الجدول ٢) ستة مجالات هي: مكافحة الفساد، وفعالية الحكومة، والاستقرار السياسي، وغياب العنف والإرهاب، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون. وتوزيع القيم في المؤشرات توزيع عادي، وهي تتراوح من حوالي -٢,٥ إلى ٢,٥. وفي المتوسط، انخفضت، مع مرور الوقت، جميع هذه المؤشرات في جميع أقل البلدان نموا في أفريقيا (وهايتي)، باستثناء حرية التعبير والمساءلة. ويُعرض المتوسط الذي حققته البلدان الأفريقية من فئة أقل البلدان نموا على سبيل المقارنة، ورغم أن الدرجات في هذه البلدان ما زالت منخفضة، انخفضت الدرجات في فئتين فقط هما الاستقرار السياسي والجودة التنظيمية.

٣٣- وتشير هذه الأدلة إلى أنه كي تحقق حكومات أقل البلدان نموا إجراء تحسينات كبيرة في حياة مواطنيها، يتعين عليها أن تبذل مزيدا من الجهود لتحسين حوكمتها من أجل توفير البيئة التي تتيح تحقيق الازدهار لشعوبها.

الجدول ٢:

أداء أقل البلدان نمواً في أفريقيا (وهايتي) بشأن مؤشرات الحوكمة العالمية

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٠,٨٢٤	٠,٨١٧	٠,٨٣١	٠,٨٢٣	٠,٨١٧	٠,٨٠٨	٠,٧٩٨	٠,٧٦٠	أقل البلدان نمواً في أفريقيا (وهايتي)
٠,٤٣٤	٠,٤٦١	٠,٤٣٨	٠,٤٣٠	٠,٤٦٣	٠,٤٦٦	٠,٤٧٢	٠,٤٤٣	البلدان الأفريقية غير أقل البلدان نمواً
١,٠٨٣-	١,٠٩٨-	١,٠٩٣-	١,٠٩٣-	١,٠٩٣-	١,٠٢٨-	١,٠٠٦-	٠,٩٩٠-	أقل البلدان نمواً في أفريقيا (وهايتي)
٠,٤٢٤-	٠,٤٣٦-	٠,٤٢٩-	٠,٣٩٣-	٠,٤٤٦-	٠,٤٤٠-	٠,٤٥٥-	٠,٤٦٦-	البلدان الأفريقية غير أقل البلدان نمواً
٠,٨١٠-	٠,٨٢٨-	٠,٨٠٩-	٠,٧٧٧-	٠,٨٤٢-	٠,٧٦٨-	٠,٧٣٥-	٠,٧٣٧-	أقل البلدان نمواً في أفريقيا (وهايتي)
٠,٤٤٥-	٠,٤٣٨-	٠,٤٤٢-	٠,٤١٩-	٠,٥٢٥-	٠,٣٥٣-	٠,٣٤٣-	٠,٣١٣-	البلدان الأفريقية غير أقل البلدان نمواً
٠,٩٠٨-	٠,٩٠٣-	٠,٨٩٦-	٠,٨٦٧-	٠,٨٥٦-	٠,٨٢٢-	٠,٨٣٢-	٠,٨٥٩-	أقل البلدان نمواً في أفريقيا (وهايتي)
٠,٥٧٣-	٠,٥٦٥-	٠,٥٨٣-	٠,٥٥١-	٠,٥٥١-	٠,٥٠٦-	٠,٤٨٩-	٠,٤٧٩-	البلدان الأفريقية غير أقل البلدان نمواً
٠,٩٠٤-	٠,٨٩٩-	٠,٩١٣-	٠,٨٧٥-	٠,٨٧٣-	٠,٩٢٦-	٠,٩١٦-	٠,٨٩٧-	أقل البلدان نمواً في أفريقيا (وهايتي)
٠,٤١٢-	٠,٤٣٤-	٠,٤٣٥-	٠,٣٩٨-	٠,٣٩٠-	٠,٤٣٨-	٠,٤٤٤-	٠,٤٨١-	البلدان الأفريقية غير أقل البلدان نمواً
٠,٧٤١-	٠,٧٢٢-	٠,٧٣٣-	٠,٧٣٤-	٠,٧٤٣-	٠,٨١٨-	٠,٨١٧-	٠,٧٦٤-	أقل البلدان نمواً في أفريقيا (وهايتي)
٠,٤١١-	٠,٤١١-	٠,٣٨٦-	٠,٣٨٦-	٠,٣٩٩-	٠,٤٣٨-	٠,٤٢٩-	٠,٥٢٣-	البلدان الأفريقية غير أقل البلدان نمواً

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

ثالثاً - التقدم الذي أحرزته أفريقيا نحو تنفيذ برنامج عمل اسطنبول

٣٤- من الأهداف الرئيسية لبرنامج عمل إسطنبول تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الرفع من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، لم تحرز تلك البلدان وشركاؤها الدوليون تقدماً كافياً. وعلى مدى العقد بأكمله الذي يغطيه برنامج العمل، خرجت ثلاثة بلدان من قائمة أقل البلدان نمواً. وقد استوفى المزيد من البلدان المعايير وسُترفع من القائمة في النصف الأول من العقد المقبل (أنغولا، وجزر سليمان، وسان تومي وبرينسيبي). ومع ذلك، فقد استوفت بلدان أخرى المعايير لكن لم يوصَ بعدُ برفعها من القائمة أو أُرجئ رفعها، وهي: بنغلاديش، وبوتان، وتوفالو، وتيمور - ليشتي، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكيريباس، وميانمار، ونيبال.

٣٥- ومع استيفاء ١٦ بلداً معايير الرفع من القائمة، لم يحقق المجتمع الدولي بذلك الهدف المتمثل في تمكين ٢٤ بلداً من أقل البلدان نمواً من استيفاء تلك المعايير. ومما يثير قلق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصفة خاصة أن عدد أقل البلدان نمواً في أفريقيا ظل دون تغيير على مدى العقد: ففي حين أن غينيا الاستوائية زُفعت من القائمة، أُدرج فيها جنوب السودان كدولة جديدة. ومن المتوقع رفع أنغولا وسان تومي وبرينسيبي من القائمة (في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٤ على التوالي). وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن زمبابوي لا تزال تستوفي جميع معايير إدراجها ضمن قائمة أقل البلدان نمواً، لكنها زُفعت منها بناء على رغبة حكومتها. ولذلك، من الواضح أن برنامج العمل لم يحقق تقدماً ملحوظاً نحو التصدي لتحديات الفقر والتنمية في أفريقيا رغم أنه حقق نجاحات في آسيا والمحيط الهادئ.

٣٦- ولا تزال التنمية البشرية والاجتماعية تتقدم في أقل البلدان نمواً في أفريقيا (وهايتي)، ولكن بوتيرة بطيئة على نحو غير مقبول. ولا تزال أقل البلدان نمواً معتمدة إلى حد كبير على السلع الأساسية، ولم تتمكن من تنويع مصادر دخلها على الصعيد الدولي. ولم تتغير القيمة المضافة للصناعة التحويلية والزراعة تغيراً كبيراً في كثير من البلدان حتى الآن في هذا العقد، رغم إدخال تحسينات على الاتصالات السلكية واللاسلكية والربط بالكهرباء. وربما كان الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن معايير الحوكمة كثيراً ما تكون ثابتة أو حتى آخذة في الانخفاض. وبدون معالجة قضايا الحوكمة التي تؤثر على العديد من أقل البلدان نمواً في أفريقيا (وهايتي)، تبدو احتمالات تحقيق مزيد من النجاح في المجالات الأخرى ذات الأولوية ضعيفة.